

أرد عبد السادر عسود

ضمانات تنفيذ الأحكام الإدارية ضد الإدارة العامة

الطبعة الثانية

ضمانات حماية الحق للأنظمة العرفية - الأوامر التنظيمية - الضمانات
التوجيهية - إضفاء الطور المخالف لموجبة الشيء المعلق به -
المسؤولية الجنائية بسبب الامتناع عن الأنظمة - المسؤولية الإدارية



فهرس الكتاب

11	مقدمة
17	فصل تمهيدي : الإلتزام بالتتفيذ
17	المبحث الأول : مقومات الالترام بالتتفيذ
18	المطلب الأول : قابلية الحكم للتتفيذ العيني
19	المطلب الثاني : القوة التتفيذية
19	الفرع الأول : التمييز بين القوة التتفيذية وحجية الشيء المقضي به
24	الفرع الثاني : مقومات القوة التتفيذية
29	المطلب الثالث : مقدمات التتفيذ
29	الفرع الأول : عناصر مقدمات التتفيذ
32	الفرع الثاني : الأحكام الخاصة بمقدمات التتفيذ ضد الإدارة العامة
39	المبحث الثاني : كيفية الالترام بالتتفيذ
39	المطلب الأول : كيفية تتفيذ أحكام إلغاء القرارات الإدارية
41	الفرع الأول : كيفية تتفيذ أحكام إلغاء القرارات التنظيمية
46	الفرع الثاني : كيفية تتفيذ أحكام إلغاء القرارات الفردية
61	المطلب الثاني : كيفية تتفيذ أحكام الإدانة المالية
67	الفصل الأول : ضمانات قابلية الحكم للتتفيذ العيني
69	المبحث الأول : الضمانات غير المباشرة
69	المطلب الأول : الفصل في الدعوى خلال أجل معقول
78	المطلب الثاني : نظام وقف تتفيذ القرارات الإدارية
79	الفرع الأول : قاعدة الأثر غير الواقف للطعن
84	الفرع الثاني : إجراءات وقف تتفيذ القرارات الإدارية
111	الفرع الثالث : الحكم في طلب وقف التتفيذ
117	المبحث الثاني : الضمانات المباشرة
117	المطلب الأول : دعوى تفسير الحكم القضائي
121	المطلب الثاني : المساعدة على التتفيذ

122	الفرع الأول : تضمين الحكم القضائي طريقة تنفيذ
124	الفرع الثاني : قسم التقرير والدراسات بمجلس الدولة الفرنسي
129	الفصل الثاني : وسائل القضاء في إكراه الإدارة على التنفيذ
131	المبحث الأول : سلطة الأمر أو الأوامر التنفيذية
131	المطلب الأول : سلطة الأمر في القانون الفرنسي
132	الفرع الأول : مبدأ حظر توجيه أوامر إلى الإدارة
144	الفرع الثاني : الاعتراف بسلطة القاضي الإداري في توجيه أوامر إلى الإدارة
152	الفرع الثالث : فعالية سلطة الأمر في ضمان تنفيذ الأحكام القضائية
156	المطلب الثاني : سلطة الأمر في القانون الجزائري
156	الفرع الأول : مبدأ حظر توجيه أوامر إلى الإدارة
159	الفرع الثاني : الاستثناءات الواردة على مبدأ حظر توجيه أوامر إلى الإدارة
160	الفرع الثالث : تقدير موقف القضاء الجزائري من حظر توجيه أوامر إلى الإدارة
162	الفرع الرابع : سلطة الأمر في قانون الإجراءات المدنية والإدارية
170	المطلب الثالث : سلطة الأمر في القانون المصري
170	الفرع الأول : مبدأ حظر توجيه أوامر إلى الإدارة
171	الفرع الثاني : تقدير مبدأ حظر توجيه أوامر إلى الإدارة
175	المبحث الثاني : الغرامة التهديدية
176	المطلب الأول : الغرامة التهديدية في التشريع الفرنسي
177	الفرع الأول : تطور الاعتراف بالغرامة التهديدية
180	الفرع الثاني : شروط الحكم بالغرامة التهديدية
187	الفرع الثالث : أنواع الغرامة التهديدية
188	الفرع الرابع : الاختصاص بالفصل في طلب الحكم بالغرامة التهديدية
190	الفرع الخامس : تصفية الغرامة التهديدية
201	الفرع السادس : تقييم فعالية الغرامة التهديدية في ضمان تنفيذ الأحكام القضائية
203	المطلب الثاني : الغرامة التهديدية في القانون الجزائري

204	الفرع الأول : الغرامة التهديدية في قانون الإجراءات المدنية السابق
205	الفرع الثاني : موقف القضاء الجزائري من الغرامة التهديدية ضد الإدارة
213	الفرع الثالث : الغرامة التهديدية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية
221	الفصل الثالث : جزاء عدم الالتزام بالتنفيذ
225	المبحث الأول : إلغاء القرار الإداري المخالف لحجية الشيء المقضي به
226	المطلب الأول : الاختصاص بالفصل في دعوى الإلغاء
227	المطلب الثاني : ميعاد رفع دعوى الإلغاء
230	المطلب الثالث : وجه الإلغاء
234	المطلب الرابع : سلطة القاضي في دعوى إلغاء القرار المخالف لحجية الشيء المقضي به
239	المبحث الثاني : المسؤولية الجنائية بسبب عدم الالتزام بتنفيذ الحكم القضائي
241	المطلب الأول : أركان جرائم عدم الالتزام بتنفيذ الحكم القضائي
242	الفرع الأول : الركن المادي
250	الفرع الثاني : الركن المعنوي
252	المطلب الثاني : تحريك الدعوى العمومية في جرائم عدم الالتزام بتنفيذ الحكم القضائي
253	الفرع الأول : طرق تحريك الدعوى العمومية
257	الفرع الثاني : القيود الواردة على تحريك الدعوى العمومية
258	المطلب الثالث : جزاء المسؤولية الجنائية
258	الفرع الأول : العقوبات
261	الفرع الثاني : أثر حكم الإدانة
267	المبحث الثالث : المسؤولية الإدارية بسبب مخالفة حجية الشيء المقضي به
267	المطلب الأول : نطاق المسؤولية الإدارية
268	الفرع الأول : نطاق مسؤولية الإدارة في القانون الجزائري

269	الفرع الثاني : نطاق مسؤولية الإدارة في القانون الفرنسي
271	الفرع الثالث : نطاق مسؤولية الإدارة في القانون المصري
272	المطلب الثاني : أساس المسؤولية
273	الفرع الأول : المسؤولية على أساس الخطأ..
277	الفرع الثاني : المسؤولية بدون خطأ
280	المطلب الثالث : التعويض عن عدم الالتزام بالتنفيذ
280	الفرع الأول : الطبيعة المؤقتة لالتزام الإدارة بالتعويض
281	الفرع الثاني : توزيع عبء التعويض بين الإدارة والموظف
278	المطلب الرابع : مستقبل دعوى المسؤولية الإدارية كضمان للتنفيذ
293	المبحث الرابع : أوامر قاضي إستعجال الحريات
293	المطلب الأول : إقحام استعجال الحريات في القانون الفرنسي
296	المطلب الثاني : إقحام استعجال الحريات في القانون الجزائري
299	خاتمة
203	قائمة المراجع
317	الفهرس

يعدّ تنفيذ الأحكام الإداريّة ضدّ الإدارة العامّة من أعقد المشكلات القانونيّة. ولقد كان من الضروريّ في التشريع الجزائري، للحدّ من ظاهرة امتناع الإدارة عن التنفيذ، إقحام المسؤولين الجنائيّة للموظف العام إلى جانب مسؤوليّة الإدارة.

وبالنظر إلى ما تنصّ عليه قانون الإجراءات المدنيّة والإداريّة من سلطات جديدة للقاضي الإداري، ومن أهمّها سلطة الأمر وسلامة استخدام التهديد المالي، فإنّه يعدّ، وبحقّ، ثورة في مجال تنفيذ الأحكام الإداريّة ضدّ الإدارة العامّة.

وعلى خلاف ما يستخلص من بعض الدّراسات في هذا المجال، فإنّ نظرة المؤلّف إلى موضوع ضمانات تنفيذ الأحكام الإداريّة ضدّ الإدارة العامّة، هي أنّه ليس مسألة لاحقة على صدور الحكم القضائيّ وحسب؛ وإنّما أيضا، وفي الكثير من الحالات، مسألة سابقة على صدور هذا الحكم. ولهذا يعدّ الفصل في الدعوى الإداريّة خلال أجل معقول، ووقف تنفيذ القرارات الإداريّة من بين هذه الضمانات.

ردمك: 4-493-65-9961-978 ISBN:



9 789961 654934

دار
شوما

5/372

للطباعة والنشر والتوزيع

34 حيّ لاهريّة - بوزريعة - الجزائر

الهاتف: 021 94 19 36
021 94 41 19

الفاكس: 021 94 17 75
021 79 91 84

www.editionshouma.com

[e-mail: info@editionshouma.com](mailto:info@editionshouma.com)